



افتتاحية المدى: استثمار المحنة
التاريخ: Sunday, August 23
اسم الصفحة: الصفحة الاولى

رئيس التحرير

ودع العراقيون شهداء بغداد في الوقت الذي سقط فيه شهداء آخرون في بابل. جرائم المسيب والمحاول لم تأخذ البعد ذاته، إعلامياً وسياسياً، مثلما حصل لجريمة بغداد وذلك لبعد القضاة البابلين عن الأضواء المتاحة في العاصمة، ولنجاح السلطات هناك في التعطيم على الجرائم التي لم تقل، جسامةً، عن نظيرتها في بغداد.

ولكن، وفيما رفعت الجرافات حطام التفجيرات، وواصلت العائلات بحثها عن مفقوديهها، وعاد القتلة إلى أوكارهم.. فإن زعماء البلد، الكبار منهم والصغار، وحدهم استمروا على الشاشات، متمسكين بتفسيرات وتعليقات لما حدث في أربعا بغداد المنكسرة، برغم أنه لن يكون عسيراً على أبسط مواطن أن يتوقع ما سيتفوه به هذا الزعيم أو ذاك وحتى قبل أن يكمل المذيع سؤاله.

الحكومة ما زالت ترى العالم رحيّ تدور على قطب واحد وحيد، إنه الانتخابات المقبلة. فالمنجز الأمني الذي (تحقق) خلال العامين الأخيرين كان حتى الأربعا هو فرسها الأسود الذي جاءت وعبرت به انتخابات مجالس المحافظات، وهو ورقة رهانها للضغط المستمر على الحلفاء والخصوم للظفر بولاية ثانية في انتخابات كانون الثاني المقبلة.. لكن الانكسار الأمني فجأة استثمر، هو الآخر، ليكون مادةً لكلام انتخابي، قفز على محنة الناس وذوولهم وإحباطهم، حين جرى تصوير هدف الإرهابيين، وكأنه لا يهدف إلا إلى سلب بريق الانجاز الأمني من (صاحبه)، وبهذا فإن أحداث الأربعا الدامية ليست إلا محاولة للتأثير على نتائج الانتخابات. هذا الانهزام والانهماك بالمستقبل الانتخابي مشروع طبعاً، خصوصاً في مجتمع سياسي لا يتورع فيه كثير من اللاعبين عن الانقلاب بمئة وثمانين درجة وتغيير الجلود والألوان والمواقف والمبادئ حسب مقتضى الحاجة والمصالح، لكن العمل السياسي يتطلب، في ما يتطلبه، تفهماً للطرف واللحظة السياسية، ومن ثم التصريح بحسب مقتضى الحال والطرف، ما دام لكل مقام مقال، وسيكون من المخرج أن يقفز التفكير بالانتخابات ليغطي في لحظة مأساة صادمة ومروعة كالتي استفاق عليها البغداديون، ومعهم كل العراقيين، صباح الأربعا الأسود. هل سيبدو معقولاً أن يجري توقع قبول الناس ورضاها بالتضحيات والخسائر التي حصدها جريمة الأربعا لا لشيء سوى لأن هذا القبول وحده الذي يضمن بقاء من يريد البقاء بوظيفته القيادية؟ وتبعاً لهذا هل من المعقول أن يأتي من يفكر في لحظة المأساة ببناء مجده ومستقبله السياسي، وأن يستثمر المأساة لصنع هذا المجد؟ بالتأكيد أن مثل هذا التفكير لم يدر في خلد من فكر به.. لكن العمل السياسي يتطلب التحسب لكل شيء، ولعل بعض هذا الكل هو التفكير بمشاعر الناس وعواطفها ومآسيها، وأي ناس؟ أي ناس هؤلاء الذين احتملوا كل ما احتملوه وقد داسوا على جراحهم وشدوا على بطونهم ومشوا على جمر العبوات والمفخخات من أجل بارقة أمل يتوقعونها من سياسيين وثقوا بهم واثمنوهم على أرواحهم وأموالهم وأرزاقهم ووطنهم ومستقبلهم ومستقبل أبنائهم.. ووحده الأحقق من يعتقد أن مثل هؤلاء الطيبين تمر عليهم الشعارات والادعاءات فلا يقلبونها يميناً أو شمالاً.. إنهم يعرفون متى يطبشون ومتى يزمون الشفاه.

ولم يكن ردُّ الفعل الشعبي بعيداً عن لحظة الغضب وزمّ الشفاه. المواطنون تحدثوا بحرارة عن معاناتهم وعن انصراف

الطبقة السياسية عن هذه المعاناة وانشغالها بامتيازاتها وصراعاتها، ولم يكن بعيداً عن فطنة المواطنين ونباهتهم هذا الاستثمار المستمر لمآسيهم.. وإلا كيف يفهم المواطنون استمرار استهتار غير قليل من النواب الذين لم يعودوا يخلون أو يخشون وهم يتحدثون عن الجريمة بدم بارد، غير عابئين بنبرة الشماتة والتشفي التي تنفلك من ثنيات كلامهم الذي أراد التغطية على المجرمين الأساسيين بتشتيت الانتباه عبر رمي الاتهامات الساذجة والتبرير بساذجة أكبر. قبل أيام قلنا إن من يسعى لتشتيت الانتباه عن المجرم الأساس هو طرف في الجريمة لأنه يوفر غطاءً سياسياً للقتلة ويساعدهم في تنمية بذور الفتنة والتمزق الوطني.. وكنا نتحدث بالتحديد عما يحدث في الموصل على أيدي الأخوين النجيفيين.. لكن التفجيرات في بغداد شجعت نواباً آخرين كانوا قد كمنوا بكمنون القاعدة حيث أخرجهم (الاستقرار) الأمني، ليظهروا من جديد بلغتهم القديمة ذاتها، ويتبريراتهم وتسويغاتهم التي كانت قد أثارت وشجعت الإحتقان الطائفي ودفعت إلى الفتنة. هؤلاء النواب لم تكن ردود أفعالهم إزاء جريمة الأربعاء تتجاوز الاستئصال من أجل تبرئة القاعدة والصداميين من الجريمة عبر التذكي في إصاق الجريمة بقوى سياسية متصارعة أو بطرف إقليمي، وفي الحاليين تبقى تزكم الأنوف الطائفية والسياسية المبرئة للقاعدة والصداميين التي تعفن تصريحات أولئك النواب، وهم يرشون ملحاً على جراح الضحايا.

والآن، وفيما يدخل الوضع الأمني منعطفاً جديداً لا مجال فيه لاستمرار الاستهتار بدماء البشر ومصائرهم، فإن الصمت على تصرفات وسلوك النواب المرائين، الذين كان يُقال عنهم قبل سنوات إن لهم قدماً في العملية السياسية وأخرى في الإرهاب، لا يبرر بغير الضعف والنزول عند مشيئة حماتهم الأميركان، وإلا من أجل ماذا ينفق عليهم الشعب من ماله العام رواتب وامتيازات لا تلبث حتى تتحول إلى وسائل تعين المجرمين في جرائمهم وتذكي أوار فتنة أخدمها العراقيون بعد ثمن وعناء عظيمين؟

ويقابل هؤلاء النواب مجموعة نواب من الطرف الآخر دأبوا على إطلاق التهم ضد دول إقليمية بعينها جزافاً في كل حالات العنف والإرهاب، غير مكترئين بالتثبت مما يقولون وبأثاره على الشحن الطائفي.. وسيكونون بهذا في أحد موضعين: إما التحفظ على معلومات لديهم والتستر عليها وأما توزيع التهم بقصد أو إطلاق الكلام على عواهنه. وفي كل هذا تضليل للسلطات وللرأي العام ينبغي أن يحاسب عليه القانون إذا كنا حقاً في دولة القانون! وإذا اتفقنا مع هؤلاء وأولئك على أن مصادر التهديد والتأمر والعنف هي خارجية إقليمية، وهي بجوانب أساسية فعلا هكذا، وهذا إقرار على غير ما يريدونه من اتهاماتهم للخارج الإقليمي وكلامهم عنه.. فماذا عملنا واعدنا خلال السنوات الست المنصرمة؟ ما هي جهودنا في مجال ترصين الجبهة الداخلية ومنع الاختراقات وتقوية قدرة الدولة على المبادرة والمبادرة لحماية نفسها ومواطنيها؟ ما هي إجراءاتنا لتحصين من يمكن أن يجري استغلالهم وتسخيرهم ضد أمن مجتمعهم ودولتهم؟.. يتبع...

هذا الخبر من موقع جريدة المدى

<http://www.almadapaper.com>